العدد (1623) السنة السابعة -الخميس (8) تشرين الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

القاضي البيرقدار: لا تمييز بين من يستحقون العودة الى وظائفهم

قضاة: محاكم الطاغية فصلتنا من الوظيفة وحكمتنا ٢٠ سنة بتهمة الرشوة، ومجلس القضاء الأعلى يرفض عودتنا لانها محـــاكم خاصة

لم تسلم أي شريحة من شرائح المجتمع العراقي من ظلم وجبروت النظام المقبور، الذي كان يريد ان يطوع ويسخر كل فعاليات الحياة من اجل خدمة أهدافه، وربما كان القضاء في مقدمة من أراد تجييره لصالح تلك الأهداف فزج ببعض القضاة في غياهب السجون لانهم قالوا (لا) فدفعوا ثمن ذلك مستقبلهم الوظيفي وربما البعض منهم كانت حياته الباقية هي الثمن المدفوع مسبقا ومقدما بعد ان فصل وحكم بالسجن لسنوات طوال،يقضيها بين جدران وأروقة سجون النظام القمعي دون ذنب اقترفه.

تحقيق وتصوير/إيناس طارق

القضاء العراقي

المتتبع لمسيرة القضاء العراقي يرى انه مر بظروف صعبة أدت به الى ان يفقد الكثير من رجالاته في الحقبة التي حكم فيها (حزب البعث) حيث ان من أولويات القضاء الحيادية في الأحكام، وعدم الميل الى طرف على حساب طرف آخر وكذلك الاستماع الى كل أطراف الدعوى لبلورة الحكم بالصورة الصحيحة، الا ان ذلك الأمر تلاشى في المرحلة العصيبة، وخصوصاً أعوام التسعينيات التي شهدت تصفيات قضائية بطرق لئيمة وخبيثة مارسها أزلام البعث المقبور.

الحادث وفصل القضاة

مجموعة من القضاة فضلوا عدم الكشف عن أسمائهم، ويتجاوز عددهم العشرة، تحدثوا عن معاناتهم وأسباب فصلهم من الوظيفة ثم زجهم وتعذيبهم في سجون الطاغية المقبور، يقول القاضي (.....) في عام ١٩٩٤ كنت قاضي تحقيق في مدينة السماوة، مع مجموعة من القضاة والمدعين العامين والمحققين، وقد رفضنا تدخلات رجال مديرية الأمن السابقة الذين كانوا يتعاطون الرشوة من الموقوفين ويريدون منا كلجنة تحقيقية إطلاق سراحهم وإخلاء سبيلهم، لكننا امتنعنا عن تنفيذ ذلك،وفي إحدى المرات امر محافظ المثنى والذي كان يدعى (محسن خضر الخفاجي) ومدير الأمن في المحافظة، بضرورة تدوين أقوال المتهمين كيفما يريدون هم،فضلا عن تغيير أقوال بعض المتهمين وجعلهم متهمين بتهم سياسية بفبركة اعترافات غير صحيحة تدرج بأسمائهم، ورفضنا القيام بذلك لانه مخالف للقانون، الأمر الذي جعل مديرية الأمن في المثنى تدبر مؤامرة كبيرة للقضاة والادعاء العام، وتم إلقاء القبض علينا دون صدور أي امر إلقاء قبض من أي سلطة قضائية في ذلك الوقت، وحكم علينا (٢٠ عاما) دون ذنب او جريمة.

حياكة وتدبير المؤامرة

بدأت حياكة المؤامرة بعد اشتداد ونشوب خلاف بين محكمة جنايات المثنى، ومديرية الأمن سابقا بسبب كثرة الموقوفين وفق المادة (٨ من جوازات السفر) والذين كانوا يعبرون الحدود الى السعودية لتهريب السلاح وطبعا المديرية كانت تعتبر نفسها القمة التي لا يجوز حتى النظر اليها فأراد رجالها فرض شروطهم على القضاة في المحاكم هناك لإطلاق سراح الموقوفين وفق رغباتهم وليس وفق ما يستحق المتهم من حكم، فدبروا مؤامرة كبرى اعتقلوا على اثرها عدداً من الموظفين والقضاة دون أي أدلة او جريرة وزجوهم في السجون على أساس انهم يتعاطون الرشوة وهذا الأمر لا يمكن ان تصدقه أي محكمة لانه يفتقد الدليل او المبرر الجرمي والملفات أحيلت الى ديوان الرئاسة السابق مع تقارير مزيفة وأباطيل مفبركة.

أين حقوقنا الآن؟

وبعد زوال الطاغوت وشروق شمس الحرية طرقنا باب مجلس القضاء الاعلى في وزارة العدل،حتى نستعيد حقوقنا كمفصولين سياسيين، الا ان المجلس رفض الاستماع لتوضيح الكثير من الخفايا وما حل علينا من ظلم وطغيان،واكتفى بالمادة القانونية، التي حكمتنا بها المحكمة الخاصة غير السياسية. وهنا نتساءل ما هي المادة التي يحاكموننا بها ونحن بالوظيفة آنذاك، هل كان من يفصل يكتب في سجله مفصول ظلما ام مفصول سياسيا؟ وهذا مخالف لقانون العقوبات في المادة ٢٠ التي تأخذ بالباعث السياسي والذي استقر عليه قضاء محكمة التمييز في قراراتها الكثيرة، فضلا عن ان رئاسة الادعاء العام الحالية في مجلس القضاء الأعلى، على علم تام بتفاصيل الموضوع، ومع ذلك لم نحصل على اي شيء وبقي الحال كما هو عليه.

الحكم وفق الرشوة

لماذا لا تتم إعادتنا الى الوظيفة ومجلس القضاء يعلم ما معنى ((محاكم خاصة) التي كانت تعقد وينفذ الحكم فيها دون تهم او جرم مبرر لإطلاق وتنفيذ حكم على اي مواطن عراقي كان يخالف قوانين ورغبات النظام المخلوع، وهناك العشرات من القضاة والموظفين شهود على ما ندعي، لكن مجلس القضاء مصمم على عدم إرجاعنا الى الوظيفة لانهم يقولون اننا محكومون وفق (الرشوة) ونحن لا علاقة لنا بالرشوة ولا بغيرها انما طالنا طغيان الطاغوت صدام وأزلامه، والعراقيون يعلمون ان من تحكمه محكمة خاصة هو مظلوم لانه على خلاف مع رجال السلطة السابقين.

مجلس القضاء الأعلى

وضعنا هذه القضية على طاولة القاضي عبد الستار البيرقدار الناطق باسم مجلس القضاء الأعلى، لتوضيح ملابسات هذه الحالة ووضع النقاط على الحروف.

يقول البيرقدار: ان لجنة إعادة المفصولين السياسيين في مجلس القضاء الأعلى أعادت الى الخدمة، بالإفادة من قرارات اللجنة منذ نفاذ قانون إعادة المفصولين السياسيين في ٢٠٠٦\١\١٧ وحتى نهاية شهر أيلول من العام الحالي ٢٠٣.

وأكد البيرقدار: ان عمل اللجنة يعتمد على آلية واضحة انطلاقا من القانون ذي الرقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٥ المعدل وعلى هذا الأساس، فان عمل اللجنة في المجلس قد تميز مقارنة بمثيلاتها في بقية دوائر الدولة.

وأضاف: بشأن ما أثير من بعض القضاة السابقين وعدم إرجاعهم للوظيفة، فان من ضمن العائدين الى الوظيفة ٤٢ قاضيا و ١٦١ موظفا، فضلا عن، تشكيل لجنة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء تتولى التحقق من إعادة تعيين المفصولين السياسيين المذكورين في المادة الأولى من القانون ذاته والتي نصت على (يعاد الى الوظيفة في دوائر الدولة والقطاع العام والمختلط كل من المدنيين والعسكريين وقوى الأمن الداخلي والمفصولين السياسيين لأسباب سياسية او عرقية او مذهبية للفترة الممتدة من ١٩٨٦\٧\١٧ ولغاية ٢٠٠٣\٤\٩ بما في ذلك كل من ترك الوظيفة بسبب الهجرة او التهجير خارج العراق ومن اعتقل او احتجز او تم توقيفه من قبل سلطات النظام السابق او من أحيل على التقاعد قبل بلوغه السن القانونية، وكل مفصول سياسي اياً كانت درجته الوظيفية يستطيع إثبات حقه وأسباب فصله بدلائل وبراهين تقنع اللجنة المشكلة للأمر والبت بالعودة الوظيفية يكون حسب القانون وحسب ما منصوص عليه من فقرات قانونية تجيز للمفصول السياسي العودة، اما إذا اختلفت الأسباب فان الأمر متروك للقضاء أيضا وحسب الشهود وما يقدم من دلائل تشير الى ان من حق المفصول العودة باستحقاق.

آلية عمل اللجنة

فيما بينت السيدة إيمان حقي عضو لجنة المفصولين السياسيين آلية عمل اللجنة موضحة: ان عمل اللجنة المركزية المكلفة بالنظر بطلبات المفصولين السياسيين، المشكلة في مجلس القضاء الأعلى يبدأ باستقبال الشخص المدعي بالفصل السياسي والمستمسكات القانونية المقدمة معه مباشرة ثم مفاتحة الجهة ذات العلاقة للحصول على خلاصة خدماته واضبارته الشخصية وبعدها يحدد موعد لمقابلة صاحب الطلب لتدوين أقواله للوقوف على أسباب تركه الوظيفة ومطالبته بتقديم ما يؤيد تعرضه للمضايقة والاستماع الى أقوال الشهود.

تدقيق المستمسكات

وأكدت حقي: بعد استكمال الإجراءات يتم تدقيق المستمسكات المقدمة مع الطلب وأقوال المدعي بالفصل السياسي، وأقوال الشهود المدونة من قبل اللجنة بعد تحليفهم اليمين القانونية وبقية الأدلة الأخرى ثم يصار بعدها الى اتخاذ القرار المناسب استنادا للأدلة المقدمة لها والمعتمدة في قانون الإثبات النافذ رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاتها وفقا لأحكام القانون رقم ٢٤/ لسنة ٢٠٠٥ المعدل والتعليمات الصادرة بموجبه بعدها تعرض التوصية مع ملف الفصل السياسي على معالي رئيس القضاء الأعلى للمصادقة،عليه لترسل بعد ذلك الى لجنة التحقق في الأمانة العامة لمجلس الوزراء لتتولى التحقق من إعادة المفصول السياسي وفي حالة تأييد لجنة التحقق قرار اللجنة المركزية المكلفة بالنظر في طلب المفصولين السياسيين تحال الاضبارة مع قرار لجنة التحقق الى لجنة احتساب الخدمة المشكلة في الدائرة الإدارية لمجلس القضاء الأعلى للتنفيذ.

واكدت على شمول صاحب الطلب بامتيازاته القانونية وفي الحالات التي ترفض فيها اللجنة المركزية طلب المدعي بالفصل السياسي يقوم بطعنه اما عن طريق هذه اللجنة مباشرة او عن طريق تقديمه الى اللجنة المشكلة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء خلال مدة أقصاها (٣٠) يوما بدء من اليوم التالي لتبليغه بالقرار تحريريا.

مشكلة من مخلفات النظام السابق

مدرسة الابتكار أعادها القانون الى أصحابها و٢٥٠٠ طالب بانتظار من يحل مشكلتهم!

تحقيق وتصوير/وائل نعمة

في أحد صباحات شهر تشرين الأول، ارتدى عمر ملابسه ووضع حقيبته فوق ظهره، وطبع قبلتين على وجنتي أمه، واخذ بخطواته الصغيرة يشق طريقه الى مدرسته التي لا تبعد غير أمتار قليلة عن بيته، كانت أول مرة يدخلها منذ ثلاث سنوات ويسمع ضجيج قصص تترامى من هنا وهناك تتحدث عن ان أيامهم في هذه المدرسة أصبحت معدودة، ويجب ان يجدوا لهم مكانا آخر، لان المدرسة ستخلى وكل سيرفع يده مودعا أيامه التي قضاها في مدرسة الابتكار الأساسية.

بدت ام عمر منزعجة مما وصل الى مسامعها، فأخلاء المدرسة لم يكن بالأمر المريح، خصوصا وأن المدرسة قريبة من البيت، وعمر قد اعتاد عليها، وعرف المعلمات، وأصبح له أصدقاء بعد ان كان منطويا ومتخوفا من الاختلاط مع التلاميذ البقية، كان أكثر ما يخيف أم عمر هو ان ينقطع ابنها عن الدراسة ويتأخر عن اقرانه بسبب عدم إيجاد مدرسة بديلة عن التي ستغلق، فأم عمر قد طرقت الكثير من أبواب المدارس، لكنها وجدت إداراتها تتمنى عليها ان تأخذ بعض طلابها وتجد لهم مدرسة أخرى اثناء بحثها، لانها قد اختنقت بما لديها من طلاب.

هموم إضافية

مدرسة الابتكار الأساسية في منطقة شارع فلسطين تحتوي على ٢٥٠٠ طالب وطالبة لانها تضم مرحلتي الابتدائية والثانوية. قام الوقف المسيحي بكسب دعوى لأخذ المدرسة مع الأرض وفق السياقات القانونية. نبيل يوسف اب لثلاثة أطفال في هذه المدرسة، أعرب عن قلقه مما ستؤول اليه الأمور بعد إخلائها، خصوصا وأن أبناءه في المرحلة الابتدائية لذلك لا يمكن ان يذهبوا الى مدرسة أخرى بعيدة، وبالمقابل لا يمكن ان يوصلهم الى المدرسة يوميا لانه موظف وزوجته كذلك، فلا يجد نبيل غير ان يقتطع من مرتبه مبلغا يستأجر به سيارة خاصة تقوم بمهمة نقل اولاده من البيت الى المدرسة وبالعكس.

لا مكان للفقراء

ام سعد ٤٢ سنة (أرملة)، وأم لطفلين في الابتدائية تقول: أخشى ان لا يكون هناك مكان للفقراء في العراق بعد الآن، فالمدارس الأهلية أصبحت تسحب المدرسين والمعلمين الأكفاء من كل المدارس الحكومية، وأصبحت مدارسنا الحكومية مهملة، والتدريس فيها ضعيفا ولا يوجد اهتمام بالأطفال الصغار بسبب الازدحام بأعداد الطلاب،ولكي تتخلص من هذه المشكلة عليك ان تدفع على الأقل ٧٥٠ ألف دينار للطالب الواحد فقط كأجور دراسية للمدرسة الأهلية.

وتضيف: ان تحويل مدرسة الابتكار الى مدرسة أهلية سيكون بداية تحويل معظم المدارس الى مدارس للأغنياء ولا عزاء للفقراء!!

مع الاحترام ولكن!

احد أولياء الأمور في مدرسة الابتكار سامي جعفر ٤٠ سنة يقول: مع احترامي لحق أصحاب المدرسة الشرعيين، الا انني مضطر ان ابحث عن مدرسة أخرى لأطفالي لان المدرسة التي سينقلون اليها بعيدة بعض الشيء لأطفال في الابتدائية، كما انني لا استطيع ان ادفع مبلغاً أضافياً للمدرسة لكي أبقيهم في نفس المكان.

المدرسة أصبحت أفضل

فيما وجدت السيدة سعاد عبد الرحمن،موظفة وأم لطفل في الدراسة الابتدائية، أن المدرسة بدت أفضل بكثير مما كانت عليها في فترة تبعيتها للتربية، فهي كانت غير نظيفة ومهملة جدا والفصول والرحلات غير مناسبة كما ان المرافق الصحية لم تكن صالحة للبشر، لذلك كانت السيدة سعاد من أولى أولياء الأمور اللائي سجلن أبناءهن في المدرسة الأهلية الجديدة، بسبب إيمانها بأن المدرسة ستكون بشكل أفضل، كما انها ستستقطب كل الخبرات والكفاءات التربوية.

نلوم من؟

احمد إبراهيم ٣٣ سنة، أب لأحد الأطفال في مدرسة الابتكار يقول لماذا نوجه اللوم الى أصحاب المدرسة الذين قد استلب منهم حقهم وهم لم يقوموا سوى باسترجاعه بشكل أصولي، بل يجب ان نحمل وزارة التربية لانها مقصرة في تحقيق العدد الكافي من الأبنية المدرسية لاستيعاب العدد المتزايد من الطلاب، كما انها تتحمل المسؤولية في تردي العملية التربوية، والمدارس الأهلية كانت رد فعل طبيعي على هذا التردي، وحاولت هذه المدارس ان تسد كل الهفوات في المدارس الحكومية.

تغيير المدرسة ونفسية الطفل

مدرسة الابتكار ليست حالة شاذة، فمدرسة فاطمة بنت الحسين الثانوية للبنات لا تختلف كثيرا عن حالة المدرسة الأولى فالوقف المسيحي قد رفع دعوى أيضاً للحصول على هذه المدرسة.

مريم يوسف الطفلة الصغيرة في المرحلة الرابعة تريد البقاء في المدرسة التي اعتادت عليها منذ سنوات، وكانت رافضة فكرة تغيير مدرستها ومعلماتها اللائي اعتادت اذنها على سماع كلماتهن كل صباح.

ان أكثر ما قد يربك العملية التربوية ويؤثر على نفسية الطفل خصوصا في المراحل الابتدائية هو تغيير المدرسة، فيشير المختصون بعلم النفس للأطفال أن التغيير مهما كان نوعه يسبب إحساساً بالضغط والقلق، خاصة للطفل الصغير الذي يسهل عليه الإحساس بعدم الأمان ليتطور لاحقا الى حالة اكتئاب وانطواء على النفس، كما يشير المختصون الى أن هذه الحالة ممكن تفاديها عن طريق الاهل بان يكونوا متمتعين بالوعي الكافي لمتابعة أطفالهم في كل لحظة ومصارحتهم بالأسباب الموجبة لهذا التغيير، على ان الصراحة مع الطفل يجب ان تكون متناسبة مع عمره ومفهومه وتترك فسحة من الامل تطمئنه حيال ما يحدث، والمهم التعامل بصبر معهم فلا يمكن ان نتوقع منه ان يقوم بكسر حاجز عدم الثقة بمفرده في بيئة جديدة قد يشعر فيها بالغربة،لكن تحميله المسؤولية واشعاره بأهميته يساعدانه على قبول التغيير ومحاولة احتوائه ليثبت أهليته.

مطالبات المجلس البلدي

كما أبدى رئيس المجلس البلدي في قاطع الرصافة قلقه على مستقبل الطالبات في ثانوية فاطمة بنت الحسين بعد ان ذكر بأن الوقف المسيحي قد كسب دعوى عائدية المدرسة،على حد قوله.

وطالب المختصين بالنظر الى هذه الحالة ومعالجتها بأسرع وقت، خصوصا وانه قد أرسل كتابا الى مجلس محافظة بغداد الى لجنة التربية والتعليم ذا الرقم ١٦٩٦ بتاريخ ٢٧ \٨\٢٠٠٩ وأوضح فيه قضية مدرسة فاطمة بنت الحسين بعد ان رفضت ثانوية زبيدة للبنات وتقع في شارع النضال و التي تبعد بمسافة عن المدرسة الأولى استقبال الطالبات، وعلى أثرها ارسل مجلس المحافظة الكتاب الى مديرية تربية الرصافة الثانية بالكتاب ذي العدد ١٨٣٩٨ بتاريخ ٨\٩\٢٠٠٩.

مديرية تربية الرصافة الثانية

الأستاذ إبراهيم الجوراني مدير الإشراف التربوي في مديرية تربية الرصافة الثانية أوضح لنا ملابسات قضية إخلاء المدارس، حيث قال: ان مدرسة الابتكار الأساسية في شارع فلسطين بساحة بيروت مؤسسة من قبل الوقف المسيحي كما ان الأرض المشيدة عليها هي ملك للوقف أيضاً، وفي سنة ١٩٧٥ أممت من قبل الحكومة مقابل إعطاء تعويض، وبقي الأمر على ما هو عليه حتى هذه السنة، حين قام الوقف المسيحي برفع دعوى قضائية لاستعادة المبنى وتحويله الى مدرسة أهلية، وأوضح ان المدرسة تضم ٢٥٠٠ طالب وطالبة من مناطق مختلفة، وملاكها اكثر من ٨٠ معلمة ومدرسة.

كما أشار السيد الجوراني الى ان مدرسة فاطمة بنت الحسين الثانوية للبنات قد رفعت دعوى من قبل الوقف المسيحي لاستردادها، وهي أيضاً من أملاك الوقف المسيحي وأممت في نفس السنة التي أممت فيها مدرسة الابتكار، والمدرسة تضم ٥٠٠ طالبة.

لم ينقطع أي طالب عن الدوام

الأستاذ احمد بند مدير تربية الرصافة الثانية طمأن أولياء أمور الطلبة في مدرسة الابتكار، بالقول: استطعنا ان نجد بدائل وحلولاً وسطية لحل قضية الطلاب في مدرسة الابتكار منها اننا ستقوم بدمجهم مع طلاب مدرسة ذات الصواري الثانوية المجاورة لمديرية التربية بواقع دوامين، او سندمج دوامهم مع إعدادية التجارة في حي الإدريسي، حتى نكمل البناية الجديدة المشيدة حديثا في ساحة مدرسة لغرض إشغالها بشكل رسمي، وأكد المدير العام بأن التربية سنقوم بتأمين نقل الطلاب في اليوم الأول بباصات خاصة بالتربية من مدرسة الابتكار الى مدرسة ذات الصواري.

وأضاف المدير العام بأن الوقف المسيحي استطاع ان يكسب القضية ويأخذ بناية مدرسة الابتكار، وكنا نتمنى منهم ان يتصرفوا بطريقة أخرى حفاظا على العملية التربوية وعلى الطلاب وعدم إحداث إرباك في المسيرة التربوية وتأجيل الامر لغاية انتهاء هذه السنة الدراسية، لكنهم أصروا على إخلاء المدرسة مع نهاية الدور الثاني، كما ان رئاسة الوزراء بعثت بكتاب رسمي أكدت فيه وجوب إخلاء البناية، بالرغم من انه كان من الأجدر تقديم طلب بيان من التربية قبل إصدار الكتاب من رئاسة الوزراء على حد قول المدير العام، وأضاف محدثنا بأن مدرسة فاطمة بنت الحسين الواقعة في ساحة الأندلس لم نخليها الى الآن ومازال الامر بين يدي القضاء ولن نخليها مالم نجد مكانا للطلاب.

وأكد المدير العام لتربية الرصافة الثانية: ان الطلاب في مدرسة فاطمة بنت الحسين مازالوا مستمرين في الدراسة، كما ان طلاب مدرسة الابتكار استلموا الكتب والقرطاسية ولم ينقطعوا ولن ينقطعوا عن الدوام ولو يوما واحدا.

أملاك للرهبان الكلدان

كان من المفروض ان تلتقي (المدى) مع رئيس ديوان الأوقاف المسيحية والديانات الأخرى، لكنه كان مسافرا. ورفض نائب رئيس الديوان مقابلتنا بذريعة انشغاله، وبإصرارنا على مقابلة أحد المسؤولين، التقينا مع المدير العام للوقف المسيحي الأستاذ رعد عمانوئيل حيث قال في صدد موضوع مدرسة الابتكار: أنها تعود بملكيتها بناية وأرضاً الى طائفة الكلدان المسيحيين وهي ليست ملكا للوقف المسيحي، لان الوقف لا يمتلك أوقافاً خاصة به بل ان كل ما يوجد من أديرة وكنائس ومدارس ودور للعجزة تخص الطوائف المسيحية الأربع عشرة، ونحن باعتبارنا مديرية الوقف المسيحي نقوم بالاستجابة الى احتياجات هذه الطوائف ومساعدتها بناءا على طلبها في تعمير واعادة بناء هذه الاماكن الخاصة بهم، والآن نحن بصدد التفكير في حصر الأملاك للأوقاف واستثمارها وهذا حق طبيعي، لذلك: تمت إعادة مدرسة الابتكار الى الرهبان الكلدان وهم أصحابها الأصليون وفي زمن النظام البائد أخذت منهم والآن رجع الحق الى اصحابه فلا الديوان ولا الوقف يملكان شيئا من هذه المدرسة لانها تعود الى الطائفة الكلدانية.

وبالسؤال عن ممثل لهذه الطائفة في الديوان لكي نوجه له السؤال حول هذا الموضوع، ذكر لنا الأستاذ رعد عمانوئيل ان هناك ممثلين للطوائف الاربع عشرة هم الرابط بين الطوائف والديوان ولكن لن تجد احدا منهم الآن لانهم لا ينتظمون بدوام رسمي بالديوان لانهم ليسوا موظفين فيه، لذلك لم نستطع ان نلتقي بأحد من ممثلي هذه الطائفة.

وأضاف الأستاذ عمانوئيل بالقول: ان الدعوى رفعت من خلال طائفة الكلدان الى هيئة نزاعات الملكية فأعادت لهم ملكية المدرسة لانهم يملكون سندات ملك أصولية، فعند تسليم المدرسة هم استلموها وليس الديوان.

وفيما يتعلق بالسؤال بشأن لماذا في هذا الوقت بالتحديد أثيرت قضية ملكية المدرسة، أجاب محدثنا: اعتقد أنه منذ بداية عمل هيئة نزاعات الملكية قدمت الطائفة الشكوى بشأن أحقيتها في امتلاكها، ولكن الإجراءات الطويلة قد أجلت استلام المدرسة الى هذا الوقت.

ويرى المدير العام للوقف المسيحي برأيه الشخصي انه لربما كان هذا الموضوع اقل وطأة مما اثير عنه لو قامت مديرية التربية بالتسوية من خلال طلب تعويض من أصحابها الشرعيين ومن خلالها تستطيع ان تؤمن مدرسة اخرى لطلابها.

لماذا الاستغراب؟

تقول إحدى (الماسيرات) العاملات في دير الراهبات بمنطقة المسبح، متسائلة بغرابة عن جدوى إثارة الموضوع إعلامياً لانه حق مستلب من قبل النظام المقبور وقد استطعنا ان نعيده الى أصحابه الشرعيين، والحكومة بنفسها طلبت تسليم المدرسة فلماذا الاعتراض، كما اننا لا نختلف عن اي جهة أخرى تقدم طلبا الى هيئة نزاعات الملكية للحصول على حق قد استلب، فهذا حقنا والقضاء قال كلمته الفصل.

مدرسة بحلة جديدة

وبزيارة مدرسة الابتكار الأساسية التي تمتد مساحتها على اكثر من ٨ آلاف متر مربع وتحوي خمس غرف للإدارة و٤٥ شعبة دراسية، لن تستطيع الا ان تبدي إعجابك بما ترى من ترميم وتغيير بشكل المدرسة من جدران وسقوف وأرضيات براقة وأثاث جديد، يشير الى ان مرحلة جديدة ستشهدها هذه المدرسة في الأيام القليلة المقبلة.

التقينا بإحدى المسؤولات في المدرسة التي فضلت عدم ذكر اسمها خوفا من إحراج اي طرف لحساسية الموضوع، حيث قالت: مدرسة ماريوحنا الحبيب الأهلية (الابتكار حتى الآن) أنشئت سنة ١٩٦٧ من خلال الطائفة الكلدانية التي تملكها أرضاً وبناية، ولكن قد أممت بعد ذلك من قبل الدولة و لكن بقى الكادر كما هو مؤلفاً من مسيحيات ومسلمات وبقيت الإدارة تابعة للرهبان الكلدان، كما ان الطلاب هم من الديانتين المسيحية والمسلمة والأخيرة كان طلابها هم الأكثر، حتى لا يعتقد البعض بأن المدرسة حكر على طائفة معينة.

في ٢٠٠٩\٧\٢٩ رجعت المدرسة الى الطائفة واستلمنا البناية، ولكن تقديرا منا لصعوبة الوضع الذي تواجهه وزارة التربية المتمثل بالنقص الحاصل بالأبنية المدرسية، لذلك قبلنا تأجيل استلامها الى ما بعد انتهاء امتحانات الدور الثاني، ثم بلغنا الطلاب بان المدرسة قد تغير مكانها وأصبح الدوام مزدوجا مع مدرسة ذات الصواري الثانوية المجاورة لتربية الرصافة الثانية.

وأشارت محدثتنا: لدينا الى هذه اللحظة ١٢٤٢ من الطلاب السابقين في المدرسة سجلوا في المدرسة الأهلية والتي سيعاد اسمها القديم (ماريوحنا الحبيب)، و٥٤ فقط من الطلاب هم مسيحيون، كما ان الكادر التعليمي الآن يتكون من ٦٣ معلمة ومدرسة و١٢ مسيحية فقط وعمليات الترميم التي تجري في المدرسة في الوقت الحاضر ستضيف مراسم وصفوفا للموسيقى، كما ان المدرسة ستقوم بتدريس مادة اللغة الفرنسية لكل المراحل و ستضيف مرحلتي الروضة والتمهيدي والرابع الإعدادي، بعد ان كانت ابتدائية ومتوسطة فقط.